

## أوروبا

## ٢٩ - الحالة في قبرص

وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة ظلت مستقرة على طول خطوط وقف إطلاق النار في قبرص. وأشار في تقريره المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠<sup>(٤)</sup>، وفي التقارير اللاحقة، إلى أن السلطات القبرصية التركية والقوات التركية فرضت قيودا على قوة الأمم المتحدة اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ودعا إلى إعادة الوضع العسكري الذي كان قائما في منطقة ستروفيليا إلى ما كان عليه. ورأى الأمين العام أن استمرار وجود القوة، في ظل الظروف السائدة، أمر لا غنى عنه للحفاظ على وقف إطلاق النار في الجزيرة، وأوصى بتمديد ولاية القوة. وفي القرار ١٣٣١ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، حث المجلس الجانب القبرصي التركي والقوات التركية على إلغاء القيود المفروضة على عمليات قوة حفظ السلام في قبرص وإعادة الوضع العسكري إلى ما كان عليه في ستروفيليا.

وفي الجلسة ٤١٥٥، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ذكر رئيس المجلس أنه تلقى رسائل من الطرفين المعنيين؛ وفي الجلسات المعقودة في الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢<sup>(٥)</sup>، ذكر الرئيس أنه قد اجتمع مع ممثلي الطرفين، الذين أكدوا أنهم متمسكون بمواقفهم المعروفة جيدا تجاه البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

المقررات المؤرخة من ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: القرارات ١٣٠٣ (٢٠٠٠) و ١٣٣١ (٢٠٠٠) و ١٣٥٤ (٢٠٠١) و ١٣٨٤ (٢٠٠١) و ١٤١٦ (٢٠٠٢) و ١٤٤٢ (٢٠٠٢)

في كل من الجلسات الستة التي عقدت بشأن هذا البند<sup>(١)</sup> من جدول الأعمال، خلال الفترة من ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اتخذ مجلس الأمن، بالإجماع ودون مناقشة، قرارا<sup>(٢)</sup> بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لمدة ستة أشهر، على أساس التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص<sup>(٣)</sup>.

(١) الجلسات ٤١٥٥. (١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، و ٤٢٤٦. (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، و ٤٣٢٨ (١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١) و ٤٤٣٦. (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) و ٤٥٥١. (١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢) و ٤٦٤٩ (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢). وخلال هذه الفترة عقد المجلس، بالإضافة إلى الجلسات التي يتناولها هذا القسم، عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزءان ألف و باء. وعقدت تلك الجلسات في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٣٥) و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٤٩) و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٤٨) و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٦٩) و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٦٦).

(٢) القرارات ١٣٠٣ (٢٠٠٠) و ١٣٣١ (٢٠٠٠) و ١٣٥٤ (٢٠٠١) و ١٣٨٤ (٢٠٠١) و ١٤١٦ (٢٠٠٢) و ١٤٤٢ (٢٠٠٢).

(٣) S/2000/496 و corr.1، و S/2000/1138، و S/2001/534، و S/2001/1122، و S/2002/590، و S/2002/1243.

(٤) S/2000/1138، المقدم عملا بالقرار ١٣٠٣ (٢٠٠٠).

(٥) انظر الحاشية ١.

وكل من الطرفين في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وجرى تيسير القيام بمحادثات مباشرة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣. وخلال هذه العملية، لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بدون مساعدة الأطراف الثالثة. وعليه فقد قدم الأمين العام اقتراحا للتسوية الشاملة ("أساس الاتفاق على تسوية شاملة للمشكلة القبرصية") إلى الطرفين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم تنقيحه آنذاك وصقله مرتين، مرة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ثم في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، بعد إجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين.

وأشار الأمين العام إلى أن خطته ليست مجرد إطار بل هي اقتراح شامل حقا، يتضمن جميع الصكوك القانونية اللازمة، ولا يدع شيئا لتفاوض لاحق. وتمشيا مع رؤية المجلس للتسوية، نصت الخطة على أن تكون لجمهورية قبرص المتحدة سيادة واحدة وشخصية قانونية دولية واحدة وجنسية واحدة. وتضم الجمهورية دولتين مؤسستين متساويتين من الوجهة السياسية - "الدولة القبرصية اليونانية" و "الدولة القبرصية التركية" - وكان من المقرر أن يربطهما معا اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين. وتضمنت هذه الخطة مقترحات مفصلة عن جميع الجوانب اللازمة للحكومة والأمن والملكية والإقليم، والإقامة في الدولتين المؤسستين، والجوانب الاقتصادية والمصالحة والتنفيذ. وكانت الخطة، بوصفها قانونا تأسيسيا لقبرص بعد إعادة توحيدها، تقتضي إجراء استفتاءين منفصلين في آن واحد للسكان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. واشترطت الخطة إجراء الاستفتاءين قبل ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للسماح لقبرص بعد إعادة توحيدها بالتوقيع على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ذلك التاريخ.

## المقرر المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٤٠): القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣)

في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدم الأمين العام تقريرا عن بعثة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص<sup>(٦)</sup>. وفي هذا التقرير، أبلغ الأمين العام المجلس عن الجهود المكثفة التي بذلها في الفترة من ١٩٩٩ إلى أوائل عام ٢٠٠٣ لمساعدة الحانين في قبرص على التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية، الأمر الذي كان من شأنه أن يتيح لقبرص بعد إعادة توحيدها أن توقع على معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأشار الأمين العام إلى أنه امتنع، خلال تلك الفترة، عن إبلاغ المجلس بأي شيء كتابة إلا من خلال إشارات موجزة وردت في التقارير المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بينما أبقى أعضاء المجلس على علم بالتطورات من خلال الإحاطات الشفوية المنتظمة التي قدمها هو ومستشاره الخاص. وأشار إلى أن اتخاذ المجلس القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩)، علاوة على نمو التقارب اليوناني التركي، وترشيح تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واحتمال انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي أوجدت مجموعة من الظروف الجديدة وأتاحت فرصة فريدة. وكان المجلس قد طلب إليه بموجب القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩)، أن يدعو زعماء الجانبين إلى مفاوضات وحدد المبادئ الأربعة التالية بمثابة مبادئ توجيهية للمفاوضات، وهي عدم وضع شروط مسبقة؛ وطرح جميع المسائل على مائدة المفاوضات؛ والالتزام بنية حسنة، بمواصلة التفاوض إلى أن يتم التوصل إلى تسوية؛ وإيلاء الاعتبار الكامل لقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة.

وكان قد تم، في إطار جهود المساعي الحميدة برعاية الأمين العام، عقد محادثات غير مباشرة بين الأمم المتحدة

.S/2003/398 (٦)

وفي الجلسة ٤٧٣٨، المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المذكور أعلاه عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص. وفي تلك الجلسة، التي لم يُدَلَّ خلالها ببيانات، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص. وخلال الإحاطة، أعرب المستشار الخاص عن اعتقاده بأن اقتراح التسوية كان يمثل صفقة عادلة ومشرفة، صفقة شاملة في نهجها ولا ينقصها سوى لمسات تقنية أخيرة. ورأى أن عدم التوصل إلى حل هو مدعاة للشعور العميق بخيبة الأمل ويبدو أنه يعزى إلى أوجه القصور في الإرادة السياسية، وليس إلى غياب الظروف المواتية. وكرر الإعراب عن أسف الأمين العام لضياح فرصة فريدة ولحرمان القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك من فرصة التصويت على إعادة توحيد قبرص. وأكد مجدداً أن الأمين العام لا يعتزم القيام بمبادرة جديدة ما لم تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتيجة ناجحة، وأعرب عن رأي مفاده أن ذلك لن يتحقق ما لم يوجد استعداد معلن لا لبس فيه من جانب زعماء كلا الجانبين، ومدعوم بالكامل وبإصرار على أعلى مستوى سياسي في كلا الوطنين، للالتزام بالانتهاء من الخطة، وبدون إعادة التطرق إلى المبادئ الأساسية أو المقايضات الرئيسية، قبل موعد محدد، وبمساعدة الأمم المتحدة؛ ومن خلال طرحها للاستفتاء بشكل منفصل ومتزامن، حسب ما تنص عليه الخطة ذاتها، في تاريخ محدد يلي ذلك بوقت قصير. ورأى أن المسؤولية تقع على عاتق الطرفين والوطنين كي يدللا على الإرادة السياسية لحل المشكلة على أساس خطة الأمين العام<sup>(٧)</sup>.

وفي الجلسة ٤٧٤٠، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وأدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان.

وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن العملية قد انتهت عندما عجز قادة الطرفين، في المفاوضات التي جرت في لاهاي في يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣، عن التوصل إلى اتفاق على تقديم الخطة للموافقة عليها في استفتاءين منفصلين ومتزامنين في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. وأشار الأمين العام، في معرض النظر في أسباب فشل الطرفين في اغتنام الفرصة للتوصل إلى تسوية شاملة، إلى أن كليهما يتحملان نصيباً من اللوم على الفرص الكثيرة التي ضاعت على مر السنين. غير أنه، فيما يتعلق بالفشل الأخير، رأى أن الزعيم القبرصي التركي يتحمل المسؤولية الرئيسية. فقد رفض، فيما عدا استثناءات قليلة، الدخول في مفاوضات على أساس الأخذ والعطاء، مما عقّد إلى حد كبير الجهود التي بذلها الأمين العام من أجل أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المبدئية المشروعة فضلاً عن مصالح القبارصة الأتراك الملموسة والعملية. وذكر أن زعيم القبارصة اليونانيين المنتخب حديثاً، مع إعرابه عن بعض الشكوك بشأن خطة الأمين العام، قد وافق بشروط في مفاوضات لاهاي على أن تعرض الخطة لاستفتاءين، وأعرب عن استعداده لعدم إعادة فتح باب المفاوضات بشأن الخطة ذاتها، ولكن بشروط متشددة جداً. وقد أبلغ زعيم القبارصة الأتراك الأمين العام بأنه غير مستعد للموافقة على طرح الخطة للاستفتاء، وأشار إلى بعض الاعتراضات الأساسية على النقاط الأساسية للخطة وأعرب عن الاعتقاد بأن من غير المحتمل أن ينجح إجراء مزيد من المفاوضات ما لم تبدأ من نقطة انطلاق جديدة، ويتفق الطرفان على المبادئ الأساسية. وبالتالي، فقد خلص الأمين العام إلى أن العملية قد بلغت نهايتها. ورغم تنويعه إلى أن الخطة لا تزال مطروحة، فإنه لم يقترح القيام بمبادرة جديدة دون وجود أسباب قوية للاعتقاد بوجود الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق النجاح.

(٧) S/PV.4738، الصفحات ٢-٤.

بالطرفين أن يستمرا في عملية التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، باستخدام تلك المعايير الأساسية كأساس للحوار. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي قد أيد القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣) بناء على الاعتقاد بأنه، مع مراعاة الشواغل المعروفة لدى كلا الطرفين في النزاع فيما يتعلق بعناصر منفردة من خطة الأمين العام، سيكون من الممكن تعديل الخطة للتوصل إلى حل توفيقى<sup>(٩)</sup>.

المقررات المؤرخة ١١ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين  
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلستان ٤٧٧١ و ٤٨٧٠):

القراران ١٤٨٦ (٢٠٠٣) و ١٥١٧ (٢٠٠٣)

في الجلستين ٤٧٧١، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، و ٤٨٧٠، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، على التوالي، اتخذ المجلس بالإجماع وبدون مناقشة القرارين ١٤٨٦ (٢٠٠٣) و ١٥١٧ (٢٠٠٣)، بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترتين مدة كل منهما ستة أشهر، بناء على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام<sup>(١٠)</sup>. وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار في قبرص ظلت مستقرة. وفي ظل الظروف السائدة، رأى الأمين العام أن استمرار وجود القوة أمر لا غنى عنه للحفاظ على وقف إطلاق النار في الجزيرة، وأوصى بتمديد ولاية القوة. وفي هاتين الجلستين، ذكر رئيس المجلس أنه اجتمع مع ممثلي الطرفين، الذين أكدوا تمسكهم بموقفهم المعروفة جيدا تجاه البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

(٩) S/PV.4740، الصفحة ٢.

(١٠) S/2003/572، المقدم عملا بالقرارين ١٤٤٢ (٢٠٠٢) و ١٢٥٠ (١٩٩٩)؛ و S/2003/1078، المقدم عملا بالقرارين ١٤٨٦ (٢٠٠٣) و ١٢٥٠ (١٩٩٩).

وفي تلك الجلسة، طرح مشروع قرار مقدم من إسبانيا وألمانيا وبلغاريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة<sup>(٨)</sup> للتصويت، واتخذ بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣) الذي قام بموجبه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أثني على الأمين العام لمبادرته بعرض خطة للتسوية الشاملة على الطرفين من أجل تضييق فجوة الخلافات بينهما؛

وأعرب عن الأسف من أنه، نتيجة للنهج السلبي الذي اتبعه زعيم القبارصة الأتراك، والذي بلغ ذروته بالموقف الذي اتخذته في الاجتماع الذي عُقد في لاهاي يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، لم يكن من الممكن الوصول إلى اتفاق لطرح الخطة لاستفتاءين يجريان في آن واحد على النحو الذي اقترحه الأمين العام، وبالتالي حُرم القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون من فرصة البت بأنفسهم في خطة كان من شأنها أن تتيح توحيد قبرص، ونتيجة لذلك لن يتسنى تحقيق تسوية شاملة قبل ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛

وأعرب عن تأييده التام للخطة المتوازنة بدقة التي قدمها الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، والتي تشكل أساسا فريدا لإجراء مزيد من المفاوضات، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى التفاوض في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، مستخدمين الخطة للتوصل إلى تسوية شاملة؛

وأكد دعمه التام لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام والتي عُهد بها إليه في القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩)، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة في قبرص على نحو ما هو مبين في تقريره.

وتكلم ممثل الاتحاد الروسي بعد التصويت، فقال إن المعايير الأساسية لخطة الأمين العام متوازنة في طابعها وأهداف

(٨) S/2003/418